شبابنا أغلى ثروة.. وهم نور الحاضر وعماد المستقبل

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

السبت 29 سبتمبر 2007م - العدد (13894)

في برقية عزاء لأسرة القاضي علي عبدالله العمري.. رئيس الجمهورية:

الوطن خسر واحدا من أبنائه المخلصين الذين كرسوا جهودهم لخدمة الوطن

صنعاء / سبأ:

بعث فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية برقية عزاء ومواساة للأخ محمد علي عبدالله العمري وإخوانه في وفاة المغفور له بإذن الله والدهم القاضي / علي عبدالله العمري وزير الداخلية الأسبق، جاء فيها :–

الأخ / محمد علي عبدالله العمري وإخوانه وكافة أفراد أسرته المحترمون.

بحزن بالغ وأسى عميق تلقيت نبأ وفاة والدكم المغفور له بإذن الله القاضي / علي عبدالله العمري وزير الداخلية الأسبق ،الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة حافلة بالعطاء من اجل الوطن والواجب ، فلقد خسر الوطن واحدا من أبنائه المخلصين الذين كرسوا كل جهودهم من أجل خدمة الوطن وفي كافة المواقع والمهام التي أسندت إليه خلال حياته، وكان مثالا للوطني الغيور والكفؤ المتفاني في إدارة واجباته بإخلاص ونزاهة.

إننا إذ نشاطركم أحزانكم في هذا المصاب الأليم لنسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

مدير المؤسسة الاقتصادية اليمنية فرع عدن:

توزيع المواد الغذائية الأساسية يسير بصورة طبيعية

عدن / فضل الحبيشي:

اكد الأخ محمد احمد العديني مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية – منطقة عدن – ان عمليات توزيع المواد الغذائية الاساسية في مراكز البيع تسير خلال شهر رمضان بصورة طبيعية ودون اية اختناقات وفقا للآلية المرسومة. وقال في تصريح للصحيفة : ان المؤسسة قامت خلال هذه الفترة بدور ايجابي لتوفير السلع الغذائية الاساسية في السوق بما يحقق الاستقرار التمويني والسعري ويلبي احتياجات المستهلكين.

واضاف ان آلية توزيع المواد وعلى وجه الخصوص القمح في المراكز الخمسة وايضا عبر سيارات التوزيع الخمس المتنقلة في مختلف مديريات المحافظة اتسمت بالكفاءة والاداء السليم مما ساهم في التحسن والاستقرار السلعي الملحوظ في السوق المحلية .. مشيرا الى ان المؤسسة وفرت – كذلك – مادة الدقيق وهي ليست مكلفة بها بحكم عدم امتلاكها للمطاحن ولكن يتم التعاون للتخفيف من ضغوطات الطلب لهذه المادة في الاسواق.

احتفاء بأعياد الثورة ومرور عام على الانتخابات الرئاسية والمحلية

حفل خطابي وفني ساهر في محافظة شبوة

شبوة / عيدروس الخليفي:

نظم المؤتمر الشعبي العام فرع محافظة شبوة مساء امس الاول (الخميس) حفلا خطابيا وفنيا ساهرا احتفاء باعياد الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر – أكتوبر) ومرور عام على الانتخابات الرئاسية والمحلية.

وفي الحفل الذي اقيم على قاعة المركز الثقافي بالمحافظة القى الاخوان محمد علي الرويشان محافظ المحافظة وناصر محمد باجيل عضو مجلس النواب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة كلمتين نقلا في مستهلها تحيات وتهاني القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لابناء محافظة شبوة بمناسبة اعياد الثورة المجيدة مشيرين الى المكانة العظيمة التي تحتلها الثورة اليمنية في نفوس ابناء اليمن قاطبة وذلك لما احدثته الثورة من تحولات عملاقة شملت مختلف مناحي الحياة وحررت الانسان اليمني من قيود الظلم والقهر والعزلة التي كان يعيشها ليدلف بعدها مرحلة النظام الجمهوري التعددي وقيام دولة الوحدة المباركة عام 1990م

واكد الرويشان وباجيل ان من ثمار الثورة اليمنية قيام الوحدة اليمنية المباركة التي جمعت لحمة اليمنيين بعد سني الشتات.

مخيم عشاء في صعدة للتعريف بأنشطة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي

صعدة / خالد المرشد :

أقام الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي فرع / صعدة مساء أمس الجمعة مخيم عشاء بحضور وكيل المحافظة / سالم محمد الوحيشي وعدد من مدراء عموم المكاتب الحكومية في المحافظة بهدف التعريف بالنشاطات التي يقومان بها والمساعدات التي يقدمانها.

وأوضح رئيس فرع مكتب البعثة الدولية للصليب الأحمر في صعدة / قوليات شولير / أن البعثة تستخدم العديد من الوسائل للتعريف بمهام عملها والنشاطات التي تقوم بها وقال في تصريح أدلى به لـ (14 أكتوبر) حاولنا انتهاز فرصة رمضان وقمنا بإعداد مخيم إفطار وعشاء ووجهنا دعوة للأشخاص المباشرين لعملنا والذين سوف نعمل معهم في المستقبل وتم تعريفهم بمهام وعمل اللجنة الدولية كما أكد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي بدأت العمل باستمرار منذ يناير الماضي 2007م كانت قد قامت بعدد من النشاطات والفعاليات وقدمت الكثير من المساعدات منها حملة المساعدات التي استهدفت حتى الآن سبعين ألف أسرة من النازحين العائدين إلى بيوتهم بعد انتهاء الحرب ووزعت أدوات منزلية وأثاثاً وأدوات طب وفرشاً وبطانيات وكذا توزيع خيام بالنسبة للأشخاص الذين دمرت بيوتهم وأشار إلى أن اللجنة الدولية تقوم ببرامج أخرى غير التي ذكرت منها مشاريع المياه والمجاري حيث تم تركيب العديد من خزانات المياه في بعض القرى وتمويلهم بالماء يومياً، وأفاد بأن اللجنة الدولية بصدد بناء السدود وخزانات مياه في صعدة إضافة إلى المشروع الإنساني وهو تبديل الأطراف للأشخاص الذين فقدوا أطرافهم سواءً أكان نتيجة الحرب أو حوادث السيارات أو لأي سبب كان حيث تم حتى الآن معالجة أكثر من ثلاثين حالة.

من جانبه أضاف رئيس فرع الهلال الأحمر في صعدة / عبدالقادر شويط أن هناك العديد من الأمسيات التي قام ويقوم بها الهلال الأحمر بالتعاون مع اللجنة الدولية للتعريف بالخدمات التي يقوم بها والمساعدات والأنشطة التي يقدمانها.

ونوه بأن الهلال الأحمر قام منذ بدء شهر رمضان المبارك بتوزيع مساعدات مواد غذائية غطت حوالي 2000 حالة للأسر المتضررة من الأحداث إضافة إلى العيادات المتنقلة التي استهدفت نفس العدد السابق وهو 2000 حالة، مؤكداً أن البرنامج الرمضاني يهدف إلى مساعدة 8500 أسرة سيتم تغطية بقية الأسر خلال الأيام المقبلة مع التركيز على الأسر الأكثر تضرراً ثم الذين يلونهم حتى استكمال بقية الحالات.

تدشين مشروع إفطار الصائم لمؤسسة الصالح في عدن

عدن / سبأ:

دشن محافظ عدن احمد محمد الكحلاني أمس مشروع إفطار الصائم الذي تقيمه مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية ويستفيد منه / 4 / آلاف صائم يوميا ويستمر عشرة أيام .

وأشاد الكحلاني بدور مؤسسة الصالح في تقديم المساعدة للمحتاجين وذوي الدخل المحدود خاصة في شهر رمضان المبارك .

حضر التدشين مدير فرع مؤسسة الصالح بعدن احمد احمد الغيل ومدير فرع المؤسسة الاقتصادية في المحافظة محمد العديني .

حدث وحديث

الصين نهج ثابت واقتصاد عالمي

حسن قاسم

يحتفل الشعب الصيني الصديق يوم السبت القادم بالذكرى السنوية الثامنة والخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.. حيث تحل هذه المناسبة والعلاقات اليمنية الصينية تشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات التعاون التي تهم الشعب الصديقين انطلاقاً من عمق العلاقات التاريخية التي تربطهما منذ القدم.

واليوم يحتفل الشعب الصيني بهذه المناسبة وقد حققت بلاده تطورات وإنجازات عملاقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي والتجاري أدهشت العالم من حيث حفاظها على النهج السياسي الاشتراكي وانفتاحها على العالم الخارجي ودخولها كقوة اقتصادية عالمية منافسة

غزت منتجاتها الاسواق العالمية.

ويأتي هذا النجاح كثمرة للاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها الصين على النظام الاقتصادي عام 1978م وتطبيقها عام 1980 سياسة الانفتاح على الخارج بصورة مخططة ومدروسة من خلال اقامة العديد من المدن الصناعية التي اصبحت اليوم نافذة على السوق العالمية لتصدير منتجاتها واستيراد التقنية المتقدمة.

وحسب المؤشرات الاقتصادية دفع الانفتاح على العالم الخارجي التجارة الخارجية الصينية دفعا قويا حيث ازدادت قيمة التجارة الخارجية الصينية بمعدل 3ر15 % سنويا من عام 1979م الى 1999م، وفي عام 2000 تجاوزت ثلاثة اضعاف وفي عام 2001م تجاوز معدل قيمة الصادرات والواردات الـ (500) مليار دولار ليبلغ (77ر509) مليار دولار منها (16ر266) مليار دولار قيمة الصادرات و(61ر243) مليار دولار قيمة الواردات .. فيما ازداد عدد البلدان والمناطق ذات العلاقات التجارية مع الصين اكثر من 220 دولة من الشركاء التجاريين.

ورغم الطفرة الاقتصادية الهائلة والتطور التكنولوجي الذي شهدته الصين الا انها لاتزال محافظة على تاريخها وتراثها وحفاظها على علاقاتها الواسعة مع بلدان العالم ووقوفها الى جانب القضايا العربية المصيرية .. ويأمل منها ان تلعب دورا كبيرا على صعيد السياسة الدولية باعتبارها من الدول الكبيرة واحدى الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي.

تتمات من ص 1

في لقاء الرئيس

وأضاف " فلنكن شركاء في إدارة شؤون البلاد بالأطر الديمقراطية وليس شركاء في صنع الأزمات.

وأستطرد الرئيس قائلا :" نحن دعونا الى حوار وطني مع كل القوى السياسية في ظل جدول أعمال مفتوح وفاء والتزاما بالبرنامج الانتخابي الذي تقدمنا به الى الشعب اليمني في الـ20 من سبتمبر الماضي فيما يخص الإصلاحات السياسية وبحيث تكون الإصلاحات مواكبة لكل المتغيرات، وان لا يكون هناك جمود كما هو حاصل لدى بعض القوى السياسية الجامدة والتي لا تتحرك مع تحرك الزمن".

في تصريحات لبرلمانيين ..

البعض في الأعوام السابقة عن عدم وضوح في النظام السياسي وانعدام المسئولية ، مؤكداً أن النظام الرئاسي الكامل يعني تحمل رئيس الجمهورية المسؤولية كاملة في إدارة السلطة التنفيذية وتشكيل فريقه الحكومي الذي يرى فيه القدرة المطلوبة لتنفيذ برنامجه .

وعن نظام الغرفتين التشريعيتين، ذكر الباشا أن هذا النظام عريق وسائد في الديمقراطيات العريقة وفي الكثير من الديمقراطيات الناشئة ، مشيراً إلى مراعاة المجلس الثاني في إنشائه للتمثيل المتساوي بين المحافظات من ذوي الخبرة والكفاءة بحيث تضمن تلك الخبرات ترشيد وتقوية العمل التشريعي .

وفيما يتعلق بالانتقال من نظام السلطة المحلية إلى الحكم المحلي أكد الباشا أن المقترح يلبي طموحات الجميع في تطوير التجربة المحلية وتوسيع صلاحيات القيادات المحلية وانتخاب رؤساء الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات بما يرفع يد السلطة المركزية عن المحليات، ويعالج مشكلة قائمة وناجمة عن تبعية المكاتب التنفيذية في المحافظات والمديريات للسلطة المركزية ، وينبه إلى أن من الأشياء الجديدة في مبادرة الرئيس إنشاء شرطة محلية .

من جانبه اعتبر النائب عوض السقطري، مبادرة فخامة الرئيس ، خطوة جريئة تستهدف إصلاح النظام السياسي بما يؤدي لتفعيله في المجتمع، موضحا أن النظام الرئاسي الكامل يتناسب مع وضع اليمن ويحدد المسئولية بصورة مباشرة على رئيس الجمهورية المسئول عن إدارة المؤسستين الرئاسية والحكومية .

وبخصوص نظام الغرفتين التشريعيتين أفاد النائب السقطري أن نظام الغرفتين ورد في مصفوفة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والهدف منه توسيع المشاركة في التشريع والرقابة مع الأخذ بالاعتبار تساوي تمثيل المحافظات في الغرفة الثانية " مجلس الشورى "، مشيرا إلى أن الانتقال إلى الحكم المحلي سيخدم توسيع المشاركة ويحمل المحافظات والمديريات مسئولية قيادة عملية تخصيص الموارد لخدمة التنمية.

أما النائب منصور الشهري، فقال: " المبادرة تنطلق من خبرة وتجربة سياسية يتمتع بها رئيس الجمهورية الذي عهده الشعب اليمني سباقا لما فيه مصلحة الوطن"، مضيفا: " أن النظام الرئاسي الكامل سيسهم في تجاوز إشكالية قصور التناغم بين الصلاحيات والمسؤوليات غير ما يتيحه من سلاسة في إدارة شؤون البلد دون الدخول في المكايدات السياسية بين الكتل الحزبية وتجنب ما تخلقه الحكومات الائتلافية من أزمات سياسية نتيجة لعدم حصول حزب على أغلبية برلمانية تمكنه من الإنفراد بتشكيل الحكومة".

وتابع الشهاري القول: "كما أن العمل بنظام الحكم المحلي سيتجاوز المناطقية الضيقة ويهذبها وينطلق بها في اتجاه المشاركة الوطنية في عملية البناء والتحديث كل في إطاره الجغرافي والسكاني بعيداً عن التخندقات التفتيتية التي أثبتت عبر التجارب أنها تضر بالوطن – أي وطن – بمختلف مناطقه وشرائحه".

المدرسة الديمقراطية تدعو..

بـ"الخواطر الرمضانية" وقال "هذه مبررات غير مسؤولة فموقع الرئيس محترم ومقدر من الجميع" .

وعتبرا تصرف الرئيس "تصرفاً مسئولاً جريء في طرح قضية العمل السياسي لجذب الجميع إلى طاولة الحوار" و "تحسس المشترك منها دفعها إلى خسران نفسها أمام الرأي العام وأمام أتباعها".

غير أن الدكتور السقاف عاد ليبدي قدراً من التفاؤل وقال "في اعتقادي أن أحزاب المشترك ستراجع نفسها، والرئيس سيبقي الباب مفتوحاً أمامها لأنه لا يتعامل بالفعل ورد الفعل"، و"إذا لم يحدث شيء فالرئيس ماض في تحقيق برنامجه الانتخابي" .

من جانبه قال الدكتور محمد عبد الجبار سلام أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء إن المبادرة بعمومها جديرة بالاهتمام لأنها تمثل نقلة جديدة في الحراك السياسي.

واعتبر اشتراط الرئيس الحوار آلية لتنفيذ المبادرة "وسيلة لنجاحها لان الحوار بين أطراف العملية السياسية، يعد غاية العمل السياسي الديمقراطي وهي خطوة جريئة جداً كان كثير من المعارضة يتخوفون من عرضها على الشارع والأخ الرئيس أراد بالفعل تحريك المياه الراكدة، وسحب البساط من تحت المزايدين وجعلهم في محك فعلي مع الديمقراطية" .

وأضاف للمؤتمرنت "كلما فتح الرئيس باباً للحوار والإصلاح السياسي من أجل تحقيق مصلحة للوطن نجد أحزاب المشترك تسعى لإغلاق هذا الباب وتتذرع بمبررات هي تعرف أنها واهية وغير صادقة" .

الدكتور عبدالعزيز الشعيبي أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة بجامعة صنعاء اعتبر مبادرة رئيس الجمهورية ذات دلالات مختلفة "أولاً من حيث التوقيت فهي جاءت في ظل وجود زخم ديمقراطي ظاهر وثابت، ثانيا أنها معبرة عن أن النهج الديمقراطي متجذرا وراسخا في أعماق كل يمني" .

وأضاف "بعض الأنفس المريضة التي لا يهمها مصلحة الوطن والمواطن ولا ترجوا أن يكون هناك خير لأحد وهي تنتمي بلا شك إلى أحقاد دفينة ومستعصية،يصعب حلها"، مشيراً إلى أن "من يتشدق بضرورة وجود عمل ديمقراطي على نسق ما يوجد في أوروبا وأمريكا، وتناسوا أن هذه الدول عمرها الديمقراطي مئات السنين، وهؤلاء المتشدقون قلة قليلة وصوتهم غيرمؤثر" .

واعتبر "مسألة رفض الدعوة للحوار تقويض العمل الديمقراطي وخلق للأزمات والتخريب لأن مبادرة الرئيس تصب في صميم العمل الديمقراطي، لكن هؤلاء تصرفوا بلا مسئولية بل بحقد متراكم لا ينتمي إلى هذا الوطن" .

ولفت الدكتور الشعيبي إلى أن "للمبادرة مضمون أخر وهو تكريس العمل الديمقراطي في مجال أوسع وأرحب، كنظام المجلسين ومدة الرئاسة وتثبيت الدعائم الديمقراطية من خلال مؤسسات دستورية فاعلة" .

وتساءل "الأجدر بالأحزاب السياسية التي لا يهمها إلا توجيه الشتائم والانتقادات، أن يقدموا رؤاهم ومبادراتهم إذا كانوا فعلاً يتصرفون بمسئولية، كون المسئولية ليست قاصرة على السلطة فقط" .

من جانب اخر طالبت المدرسة الديمقراطية كافة الأحزاب السياسية وأحزاب اللقاء المشترك ومنظمات المجتمع المدني بدراسة التعديلات الدستورية المقترحة من فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتوضيح وجهة نظرها حول مضمون التعديلات والفائدة التي ستعود على المجتمع منها ومدى إسهامها في تنفيذ برنامج الإصلاح السياسي الشامل الذي يعد اللبنة الأولى لأي إصلاح في المجتمع أو العكس.

وأشارت المدرسة الديمقراطية في بيان صحفي نشرمقتطفات منه موقع صحيفة "26سبتمبرنت" الاليكتروني إلى أنها وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية وتزامنا مع مقترحات فخامة الأخ رئيس الجمهورية لتعديل الدستور تطالب بتعديل الشرط (ج) في المادة 2 / 64 الخاص بمرشح مجلس النواب ليصبح كالتالي :

أن يكون مشرح مجلس النواب حاصلا على الشهادة الجامعية بدلا من اشتراط إجادة القراءة والكتابة فقط وأكد البيان أن هذا التعديل سيسهم في تعزيز الدور الرئيسي لأعضاء مجلس النواب في مختلف الجوانب التشريعية.

الكحلاني يؤكد استعداد..

تسير بصورة طيبة في هذا المجال.

وقال "إن ما يدور في المحافظة من حراك اقتصادي وإقامة للبنى التحتية والخدمية وتحسين مدينة عدن جعل منها مدينة تسابق الزمن في التطور وأضفى عليها جمالا.. مشيدا بالدور المساعد للمستثمرين في بناء مشاريعهم الاستثمارية لتنمية الحركة الاقتصادية وتطوير المدينة.

ولفت الأخ المحافظ إلى أن محاولة البعض تعطيل هذا النشاط والتأثير عليه باءت بالفشل وخاصة ذلك الاستغلال السيئ لبعض المطالب وافتعال المسيرات بعيدا عن الالتزام بالقوانين المنظمة بذلك .. مؤكدا أن قيادة المحافظة ليست ضد هذه المسيرات ولكنها ضد أن تتحول هذه المسيرات إلى أعمال تخل بالنظام.

وأكد الكحلاني دور الأجهزة الإعلامية وتوعيتها الجماهير في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية ونقل صورة حقيقة عما تشهده المدينة من تطور في شتى المجالات ، وما تنعم به من الأمن والاستقرار.

وقال : نؤكد استعداد قيادة المحافظة والأجهزة المعنية للعمل على حل كافة المشكلات والمعوقات التي قد تعترض الاستثمار وبما من شأنه خلق شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

منوها بما ستوفره هذه الشراكة من حلول لمشكلة البطالة في المحافظة ، باعتبار ذلك مسؤولية الجميع من رجال أعمال ومستثمرين ومسؤولي الدولة.

هذا وقد طرح في اللقاء العديد من القضايا التي تواجه سير النشاط الاستثماري والسياحي بالمحافظة وأثريت بالآراء والمقترحات الهادفة إلى معالجة مثل هذه القضايا ومكامن القصور في القطاع الاستثماري والتجاري بعدن.

حضر اللقاء الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عبد الكريم شائف ووكيل المحافظة وحيد رشيد وعدد من المسؤولين في الجهات ذات الاختصاص.

اليوم.. صرف فوارق..

الخدمة المدنية والتربية والمالية بالمحافظة وبإشراف السلطة المحلية ومدراء عموم المديريات على مستوى 1118 مدرسة وذلك لمدة عشرة أيام.

وأكد مدير مكتب التربية أن آلية الصرف ستتم من خلال كشوفات الحضور لكل مدرسة على حدة.. داعياً جميع المدرسين والمدرسات العاملين في مدارس المحافظة التواجد في مدارسهم أثناء عملية الصرف لتسلم مستحقاتهم خلال فترة الصرف .

تجدر الإشارة إلى أن مدارس المحافظة تضم نحو 240 ألف طالب وطالبة بمختلف المراحل الدراسية.

مصادرة 10 قطع..

ورئيس الهيئة العليا لحزب التجمع اليمني للإصلاح الإسلامي المعارض في اليمن وأولاده من أكثر المعارضين لتوجهات الدولة نحو تطبيق قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح ،حيث عمل الشيخ الأحمر على عرقلة مناقشة البرلمان لقانون السلاح لأكثر من مرة.

وفي ذات السياق عبر نجله حميد الأحمر القيادي وعضو مجلس شورى الإصلاح لمعارضته بدء الحكومة بتنفيذ حملتها لمنع حمل الأسلحة داخل عواصم المحافظات التي بدأت الشهر الماضي حيث اعتبر حيث أعتبر أن حملة منع الأسلحة الأخيرة ليست إلا إعداد وتهيئة للمجتمع لتقبل مزيد من أساليب القهر والقمع السلطوي .

وبمصادرة العشر القطع المخالفة أمس ترتفع حصيلة قطع السلاح المضبوطة في مناطق الحزام الأمني وعواصم المحافظات إلى أكثر من 20 ألف قطعة سلاح منذ إعلان الحملة في 23 أغسطس الماضي وحتى أول أمس الخميس .

وكان أفراد نقطة أمنية رفضوا السماح لمرافقي محافظ محافظة ريمة منتصف سبتمبر الجاري الدخول للعاصمة صنعاء بأسلحتهم .

وأوضح احمد مساعد حسين محافظ ريمه في تصريح " للمؤتمرنت" الأسبوع الماضي أنه فضل العودة لمحافظة شبوة تجنبا لوقوع احتكاك ما بين مرافقيه وأفراد النقطة الأمنية .

وتعد حادثة أمس المتعلقة بأسلحة مرافقي النواب والمسؤولين هي الثالثة من نوعها حيث سبق لنقطة أمنية أخرى منع دخول (3) مرافقين مسلحين يتبعون النائب الإصلاحي عبد الله حمود الحاج في الـ 26 من أغسطس الماضي والذي أوقفته نقطة أمنية على مشارف العاصمة لساعات ، وهو ما اعتبرته الكتلة البرلمانية للإصلاح حينها إنتهاك دستوري وتصرفات غير قانونية طالت أحد أعضائها في حين عبر اللقاء المشترك عن إدانته ورفضه " لأي سلوك مزاجي لا يستند للقانون وينتهك الحصانة الدستورية للنواب مهما كانت الأهداف " . إلا أن وزارة الداخلية لا تعلق على مثل هذه القضايا ودائما ما تؤكد أن حملتها لم تواجه مشاكل تذكر.

وتعيد مثل هذه القضايا المتعلقة بمرافقي النواب تعيد الأذهان إلى مواقف مجلس النواب بشكل عام تجاه قضية حمل السلاح والذي كثيرا ما تلكأ في البت في قانون لتنظيم وحمل الأسلحة النارية والمودع بإدراجه منذ سنوات على الرغم من تحول الأسلحة النارية إلى خطر يفتك بحياة الفرد اليمني .

وتعد قضية مقتل النائب محمد مجاهد شمر عام 2005م مثالاً للتناقض الذي يقع فيه نواب البرلمان حيال موضوع حمل السلاح فحينها طالب البرلمان وزارة الداخلية بسرعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع حمل السلاح في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية قبل تعميمها على كافة المناطق ..

وطالب حينها الدكتور عبد الرحمن بافضل – رئيس كتلة الإصلاح- بتنظيم حمل السلاح في المدن كخطوة أولى وسرعة تطبيق قانون تنظيم حمل السلاح الذي أصدرته الحكومة عام 1992م.

وعلى ما يبدو أن تحمس الأعضاء لقرار منع السلاح يتصاعد حينما تطال فوضى حمل السلاح أحد زملائهم فقط ، فهذا النائب الإصلاحي محمد الحاج الصالي يطالب يوم حادثة مقتل النائب شمر باستجواب وزير الداخلية لإعطاء تقرير حول الإختلالات الأمنية التي شهدتها أمانة العاصمة ، نجده في جلسة أخرى في نفس العام وتحديداً في الـ(12) من نوفمبر يطالب بحذف مشروع تعديل قانون حيازة الأسلحة وتنظيم حملها من جدول أعمال دورة المجلس كونه (أي القانون) يأتي من باب التمسح بالولايات المتحدة الأمريكية – حسب قوله – .

ويعد حمل السلاح ظاهرة مستعصية على الحل في اليمن وأدت إلى اشتباكات متكررة خلال العقود الثلاثة الماضية بين نافذين ووجهاء مع الأجهزة الأمنية كوزارة الداخلية والشرطة العسكرية .

وفي الـ(18) من يونيو 2007م استعرت أزمة بين أعضاء مجلس النواب لدى البدء بمناقشة مشروع قانون حمل السلاح والتصويت عليه مادة مادة.

وكان الشيخ سلطان البركاني–رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام– كشف في حوار سابق للمؤتمرنت عن وقوف قوى سياسية وراء إعاقة قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح.

وقال البركاني" إن (بعض القوى السياسية تعاملت مع هذا المشروع، وكأنه يستهدفها هي). مشيراً إلى أن (الإخوة في الإصلاح –بالدرجة الأولى– حاولوا خلق نوع من القلق في أوساط بعض زعماء القبائل من خلال الترويج لإشاعة فحواها أن هذا القانون سيكون مقدمة لنزع أسلحة أفراد الشعب بشكل كامل).

وأرجع البركاني سبب معارضة تلك القوى لقانون تنظيم حمل السلاح (إلى كونها تعتقد بضرورة العمل المسلح في إطار العمل السياسي).

ورشة عمل في..

وقال وزير الكهرباء والطاقة أنه سيتم الاطلاع على تلك الوثائق وطرح الملاحظات عليها حتى تتمكن الشركة الاستشارية من استكمال النسخة النهائية للوثائق والمجيء إلى اليمن لمناقشتها وإقرارها بشكل نهائي.

ويضم فريق العمل الحكومي مسؤولين في وزارة الكهرباء والطاقة والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

لدى لقائه بعدن..

من مختلف الرتب ألقى وزير الدفاع كلمة نقل في مستهلها تحيات وتهاني فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى

للقوات المسلحة للجميع بمناسبة شهر رمضان المبارك وأعياد الثورة اليمنية العيد الـ45 لثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة، والعيد الـ44 لثورة الرابع عشر من أكتوبر الخالدة والعيد الـ40 للاستقلال الثلاثين من نوفمبر.

وقال" إن القوات المسلحة ترحب بمنتسبيها العائدين من التقاعد طوعيا إلى الخدمة الفعلية لمواصلة المشوار معا في مسيرة البناء والتحديث للمؤسسة الوطنية الدفاعية".. مشيرا إلى أن قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة في ضوء التوجيهات الصريحة والواضحة لفخامة رئيس الجمهورية حريصة على إعادة ترتيب أوضاع الإخوة الضباط العائدين بحسب تخصصاتهم وكفاءاتهم وخبراتهم العملية وتشجيع الكادر الفاهم والفاعل على المزيد من الإبداع والعطاء المثمر إلى جانب الحرص على الإيفاء بكافة الحقوق والانتهاء من ملفات الأخطاء السابقة باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بمعالجتها.

وأضاف وزير الدفاع " يجب أن نكون جميعاً عند مستوى المسؤولية الوطنية والحرص على مكانة القوات المسلحة التي عهدها شعبنا دائما النموذج الذي يقتدى به ويضرب به المثل في الوطنية والإخلاص للوطن والاصطفاف والوحدة الوطنية والوفاء والإخاء والتكافل والتآزر كونها حزب الوطن العظيم الذي تتجسد في وحدته مصالح الأمة، حيث يجب أن يكون ولاء القوات المسلحة دائما وأبداً لله سبحانه وتعالى ثم للوطن والثورة والشعب والوحدة والديمقراطية".. منوها أن الوطن الذي يتسع اليوم للجميع هو أيضا يعتبر مسؤولية الجميع ويتطلب منا جميعا تسخير وتكريس كافة الجهود والإمكانيات للبناء التنموي بعيدا عن المماحكة والمكايدات السياسية التي لاتخدم الوطن وأبنائه بقدر ما يمكن ان تضر بأمنه واستقراره ونهضته وازدهاره.

وفي اللقاء تحدث عدد من الأخوة الضباط العائدين للخدمة الفعلية في القوات المسلحة معبرين عن ارتياحهم وتقديرهم وامتنانهم للاهتمام الكبير الذي يوليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة لتسوية أوضاعهم ومنحهم كافة الاستحقاق وللجهود التي تبذلها قيادة وزارة الدفاع في تنفيذ ذلك.

وعقب ذلك أجاب وزير الدفاع ومدراء الدوائر المرافقين له على تساؤلات واستفسارات الإخوة الضباط العائدين، كما تم في نهاية اللقاء توزيع استمارات الاستبيان على الضباط العائدين وصرف رواتبهم لشهر سبتمبر 2007م ومنحهم إجازة إلى ما بعد عيد الفطر المبارك ليعودوا بعدها لمباشرة أعمالهم.

حضر اللقاء عدد من الإخوة مدراء الدوائر التخصصية بوزارة الدفاع ومدير أمن محافظة عدن ورؤساء اللجان العسكرية الميدانية المكلفة في المحافظات بتسجيل العائدين والمنقطعين عن الخدمة.

تحقيقا لمفردات البرنامج..

المحاكم التجارية الابتدائية والشعب الاستئنافية في أمانة العاصمة، ومحافظات عدن، تعز، الحديدة، حضرموت، التي حظيت باهتمام أوسع لدورها في تهيئة التنمية الاقتصادية والاستثمارية.

وأفاد وزير العدل أنه تجسيدا لاستقلالية القضاء والوصول إلى قضاء عادل ونزيهة يصون الحقوق والحريات ويرسخ الأمن والاستقرار استنادا للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية فقد عكفت الوزارة على إصدار وإعداد مشروع تعديل قانون التحكيم ليستوعب الاتجاهات الحديثة لفض النزاعات خاصة التجارية منها المحلية والدولية ويوفر بدائل أخرى لفض الخصومة بين الشركات التجارية اليمنية والمتعددات الجنسية او التي تكون الحكومة اليمنية طرفا فيها، إضافة إلى مشروع تعديل قانون السلطة القضائية الذي يناقشه مجلس القضاء حاليا بهدف الدفع بعملية الإصلاحات القضائية نحو الأمام وتلافي القصور الموجود في القانون الحالي وتعزيز دور مجلس القضاء الأعلى في إدارة شؤون القضاء والقضاة.

وبين أن الوزارة أعدت مشروعا أخر لتعديل قانون المرافعات والتنفيذ المدني لاختصار مراحل التقاضي إضافة إلى تعديل قانون المعهد العالي للقضاء الذي تم إحالته إلى اللجنة المختصة في مجلس النواب.

وقال وزير العدل "أن الوزارة تعد حاليا لمشروع تعديل قانون الرسوم القضائية للحد من الدعوى الكيدية أمام المحاكم بالإضافة إلى إعداد مشاريع تعديل لوائح صندوق دعم القضاء وتنفيذ قانوني المخالفات والاستهلاك للمنفعة العامة، إضافة إلى اللائحة التنظيمية للوزارة، في ماتم الإنتهاء من إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق" .

وأضاف الدكتور ألأغبري " أنه يجري حاليا إعداد مشروع تعديل قانون التوثيق بهدف الحد من الإشكالات والعوائق الموجودة في نصوص القانون الحالي.

وحسب الدكتور ألأغبري فإن الوزارة قامت بإصدار القرارات المتعلقة بإنشاء أقلام التوثيق بالمحاكم التجارية والمرورية وتنظيم المحررات المتعلقة برجال المال والأعمال وتشجيع استقلال أقلام التوثيق عن المحاكم الابتدائية بالأمانة كما هو فعليا في محاكم محافظة عدن تمهيدا لاستقلالها عن المحاكم المختلفة في عموم محافظات الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك استحدثت الوزارة خلال الفترة الماضية شعبة تجارية ثانية في أمانة العاصمة لمواجهة تراكم قضايا النزاع وتمكين 74 قاضيا من تلقي برامج تدريبية في القضاء التجاري داخليا وفي دول صديقة.

كما أبرمت وزارة العدل اتفاقا مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل بناء أربعة مجمعات قضائية في أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، بكلفة ثلاثة ملايين و 250 ألف دولار وفقا للمواصفات الهندسية الحديثة، وتم انجاز 80 بالمائة من مشروع الربط الشبكي للشعب والمحاكم التجارية مع الوزارة.

وأشار الوزير الأغبري أن الوزارة زودت 24 محكمة وشعبة قضائية في بعض محافظات الجمهورية بـ 223 جهاز كمبيوتر تمهيدا للربط الشبكي مع التفتيش القضائي بالوزارة وخصصت مجموعة منها لطباعة الأحكام.

وأوضح أن الوزارة تسلمت عشرة مباني قضائية في محافظات عمران وسيئون حضرموت والحديدة والأمانة، بلغت كلفتها مليار و116 مليون و452 ألف ريال، فيما لازال العمل جار في خمسة مباني أخرى.

وذكر وزير العدل أنه تم إعداد مخطط لبناء صالة كبرى متعددة الأغراض بالمعهد العالي للقضاء بكلفة تقديرية تصل إلى 250 مليون ريال والذي فتح أبوابه لأول مرة أمام المرأة للدراسة، بعد ان توقف لمدة ست سنوات وتخرجت منه العام الماضي الدفعة الثانية عشرة وضمت 53 قاضيا.

إلى ذلك نفذت وزارة العدل برامج تدريبية منذ الـ 20 من سبتمبر 2006استفاد منها 178 قاضيا بما في ذلك قضاة المحاكم التجارية وأكثر من 200 معاون بعضها كانت في دول خارجية، تناولت مكافحة الإرهاب والشفافية في القضاء والإحداث وكتابة التقارير لأعضاء هيئة التفتيش القضائي وجرائم الفساد بالإضافة إلى التوثيق والسكرتارية والتنظيم المحاسبي وإعمال أمناء السر.

كما استكملت الوزارة تجهيز التسويات والترقيات للكادر القضائي والتي شملت 607 من أعضاء النيابة و449 من القضاة في مختلف الدرجات،بالإضافة إلى تسليم وسائل نقل لعشرة من رؤساء محاكم الاستئناف و40 من رؤساء المحاكم الابتدائية و 28 من أعضاء محاكم الاستئناف وسبع من رؤساء المحاكم النوعية التجارية والأموال العامة وأثنين من رؤساء الشعب الاستئنافية.

وأكد الدكتور ألأغبري أن هيئة التفتيش في الوزارة ومكتب النائب العام أحالا 12 قاضيا و13 من أعضاء النيابة الذين ارتكبوامخالفات مهنية وسلوكية للمساءلة وتم عزل ثلاثة قضاة وعضوي نيابة، بينما اتخذت ضد البقية الإجراءات العقابية المناسبة للجرم المرتكب.

وأوضح وزير العدل أن مشاريع التعاون الثنائي مع دول مجلس التعاون الخليجي أثمرت عن الاتفاق مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة على توقيع اتفاقيات للتعاون القضائي ونقل المحكوم عليهم وتنفيذ الأحكام بالتنسيق بين المؤسسات القضائية.

رئيسة مؤسسة دبي..

لمكتب رئاسة مجلس الوزراء والدكتورة مريم مطر وكيل وزارة مساعد للصحة العامة والرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة وهالة بدري نائبة رئيس الإعلام والعلاقات العامة بشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة / دو / ونورة الرستماني المديرة التنفيذية لنادي دبي للسيدات وكوثر كاظم

ومن المقرر أن تقوم سموها بزيارة عدد من المواقع للإطلاع على أوضاع أطفالها والوقوف على احتياجاتهم وخصوصا الفتيات منهم.

مبادرة الرئيس تربك (المشترك) وتكشف تناقض قياداته

بقية من ص1

بل إن موقف الصراري عكس حقيقة الارتباك وعدم وجود موقف لدى قيادات الحزب من المبادرة ففي الوقت الذي أبدت فيه القيادات الأخرى الترحيب بالمبادرة فان الصراري عبر في ختام مقالته عن رفض كلي للمبادرة .

حزب الإصلاح لم تتفق قياداته على مبرر واحد وموقف موحد من مبادرة رئيس الجمهورية، وتخلفهم عن حضور اللقاء المدعوين اليه، إذْ قال أمين عام الحزب عبدالوهاب الآنسي في تصريحات ليومية "أخبار اليوم" إن ما دفعهم إلى الاعتذار عن تلبية دعوة رئيس الجمهورية لحوار يناقش قضايا الوطن هي الحملة التي شنتها الصحف الرسمية وإعلام الحزب الحاكم ضد المشترك، ليؤكد في ذات الوقت مساعده محمد السعدي الرغبة في الحوار الصادق والجاد، وليس من أجل الحوار والضجيج الإعلامي.

السعدي أكد في تصريح لوكالة "قدس برس" إن اجتماعات مفتوحة تعقدها قيادات المشترك لكي تعلن موقفها من مبادرة رئيس الجمهورية خلال الأوقات القادمة.

لكن رئيس الدائرة السياسية للتنظيم الناصري– والناطق باسم المشترك– محمد الصبري قال: إن المبادرة لم تقدم إلى المشترك بشكل رسمي، نافياً بذلك قول السعدي إن المشترك يدرس رداً على المبادرة. وهو ما يؤكد ارتباك المشترك الذي تطرح بعض قياداته رؤىً موازية لمبادرة الرئيس مع القبول ببعضها، كما أورد ثلاثة من قيادات الاشتراكي، وترفض أخرى المبادرة إجمالاً، ويعلن خامسهم عن اجتماعات مفتوحة للمشترك للرد على المبادرة، وتضيع الرؤية لديهم جميعاً لانعدامها، بعد أن خلطت مبادرة رئيس الجمهورية أوراقهم التي كثيراً ما أبدوا اهتمامهم بها، وقدمت رؤية متقدمة ستنتج حلولا جذرية لإشكالات رافقت تطور النظام السياسي على مدى 17 عاماً بحسب المختصين .

أوقات الصلاة في عدن

إعداد /فضيلة العلامة الفلكي القاضي أحمد محسن الجوبي

	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س
السبت 29 سبتمبر 2007 م	04:36:31	05:49:09	11:52:19	3:09:54	5:51:18	6:53:39
الأحد 30 سبتمبر 2007 م	04:36:32	05:49:10	11:51:59	3:09:43	5:50:37	6:52:58
الأثنين 1 أكتوبر 2007 م	04:36:33	05:49:12	11:51:39	3:09:32	5:49:57	6:52:18
الثلاثاء 2 أكتوبر 2007 م	04:36:34	05:49:13	11:51:20	3:09:21	5:49:16	6:51:39
الأربعاء 3 أكتوبر 2007 م	04:36:35	05:49:15	11:51:01	3:09:09	5:48:36	6:51:00
الخميس 4 أكتوبر 2007 م	04:36:37	05:49:17	11:50:42	3:08:58	5:47:57	6:50:21
الجمعة 5 أكتوبر 2007 م	04:36:38	05:49:20	11:50:24	3:08:46	5:47:17	6:49:43

14 أكتوبر

تصدرعن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر

المعلا - عدن

الجمهورية اليمنية

البريد الاليكتروني: 14october@14october.com

مدير التحرير
نجيب مقبل
Nagibmoqbil@hotmail.com

نائب مدير التحرير
محمود ثابت صالح

سكرتير التحرير
محمود غلام حسن

14 أكتوبر -المعلا - عدن الجمهورية اليمنية:

هواتف: 240085-247558-241332-247297 ملحق مشاعل -247558

فاكس: 247559-240550 - ص.ب: 5487

الإعلانات: 248050 - البريد الألكتروني: adv@14October.com

المبيعات التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029

صنعاء - تلفون: 230039 - فاكس: 226314 -لحج: 503729 منطقة ذمار: 420888 - مكتب تعز: 279282